

مسألة الاعتقاد

للإمام ابن شاهين ت 385 هـ



مثنى نازك نواف

مَسْأَلَةُ الإِعْتِقَادِ

تأليف الإمام

أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن

أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)

وفي أحد هوامشها تعليق مهم لم ينشر من قبل لشيخنا الدكتور عبدالله

بن عمر الدميحي عن قول المعاصرين

((وَلَا تُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَعْلَهُ...))

استخرجها وعلق عليها

أبو الحسن العراقي الأثري



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَبَانَ مَعْلَمَ الْحَقِّ فَأَوْضَحَهَا، وَأَنَارَ مَنَاجِحَ الدِّينِ فَبَيَّنَهَا، وَأَنْزَلَ الْقُرْآنَ فَصَرَفَ فِيهِ الْحَجَجَ، وَأَرْسَلَ مُحَمَّدًا - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَقَطَعَ بِهِ الْعُدْرَ، فَبَلَّغَ الرَّسُولَ وَبَالَغَ وَاجْتَهَدَ وَجَاهَدَ، وَبَيَّنَ لِلْأُمَّةِ السَّبِيلَ، وَشَرَعَ لَهُمُ الطَّرِيقَ لِئَلَّا يَقُولُوا: مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ، وَلِيُنذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيُحِقِّ الْحَقَّ عَلَى الْكَافِرِينَ، وَإِلَى اللَّهِ أَرْغَبُ فِي حَسَنِ التَّوْفِيقِ لِمَا يَقْرُبُ إِلَيْهِ مِنْ صَوَابِ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ، وَأَسْتَعِينُهُ مِنَ الْخَطَا وَالزَّلَلِ إِنَّهُ وَلِي الْعِصْمَةِ وَالتَّوْفِيقِ، وَيَبْدِيهِ الْهَدَايَةَ وَالتَّسْديدَ. وبعد^(١):

فهذا معتقد إمام من أئمة أهل السنة والجماعة ، ذكره في آخر كتابه " شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن " ، وهذا الكتاب من أهم الكتب في باب الاعتقاد ؛ لأنه من الكتب المسندة ، ومعتقده رحمه الله ذكره لمن استنصحه ، وهذا منبج لأهل العلم في القديم والحديث ، قال الإمام المزني رحمه الله : ((فإنك أصلحك الله سألتني أن أوضح لك من السنة أمرا تصبر نفسك على التمسك به وتدرأ به عنك شبه الأقاويل وزيف محدثات الضالين وقد شرحت لك منهاجا موضعا منيرا لم آل نفسي وإياك فيه نصحا بدأت فيه بحمد الله ذي الرشد والتسديد))^(٢) ، ومما جاء عن الإمام الثوري رحمه الله في هذا الباب ، عن شعيب بن حَرْبٍ يَقُولُ: ((«قُلْتُ» لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ سُفْيَانَ بْنِ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ: " حَدَّثَنِي بِحَدِيثٍ مِنَ السُّنَّةِ يَنْفَعُنِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهِ ، فَإِذَا وَقَفْتُ بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَسَأَلَنِي عَنْهُ . فَقَالَ لِي : «مِنْ أَيْنَ أَخَذْتَ هَذَا؟» قُلْتُ: «يَا رَبِّ حَدَّثَنِي بِهِدَا الْحَدِيثِ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَأَخَذْتُهُ عَنْهُ فَأَجُؤُ أَنَا وَتُوَاحِدُ أَنْتَ» . فَقَالَ: " يَا شُعَيْبُ هَذَا تَوْكِيدٌ وَأَيُّ تَوْكِيدٍ ، أَكْتُبُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ عَيْرُ مَخْلُوقٍ...))^(٣) ، وقال أبو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ : ((سَأَلْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي أُصُولِ الدِّينِ ، وَمَا أَدْرَكَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ ، وَمَا يَعْتَقِدَانِ مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَا: " أَدْرَكْنَا الْعُلَمَاءُ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ حِجَازًا وَعِرَاقًا وَسَامَا وَيَمَنًا

(١) "الحجة في بيان المحجة" (٩٣/١)

(٢) "شرح السنة للمزني" (ص٧٤)

(٣) "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (١٧٠/١)



فَكَانَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ...))^(١) ، وقال الإمام الصابوني رحمه الله : ((أما بعد فإني لما وردت آمد طبرستان وبلاد جيلان متوجها إلى بيت الله الحرام وزيارة مسجد نبيه محمد صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الكرام، سألتني إخواني في الدين أن أجمع لهم فصولا في أصول الدين التي استمسك بها الذين مضوا من أئمة الدين وعلما المسلمين والسلف الصالحين، وهدوا ودعوا الناس إليها في كل حين، ونهوا عما يضادها وينافيا جملة المؤمنين المصدقين المتقين، ووالوا في اتباعها وعادوا فيها، وبدعوا وكفروا من اعتقد غيرها، وأحرزوا لأنفسهم ولمن دعواهم إليها بركتها وخيرها، وأفضوا إلى ما قدموه من ثواب اعتقادهم لها، واستمسكهم بها، وإرشاد العباد إليها، وحملهم إياهم عليها، فاستخرت الله تعالى وأثبت في هذا الجزء ما تيسر منها على سبيل الاختصار، رجاء أن ينتفع به أولو الأبواب والأبصار، والله سبحانه يحقق الظن، ويجزل علينا المن بالتوفيق والاستقامة على سبيل الرشده والحق بمنه وفضله . قلت وبالله التوفيق))^(٢)

، وهذا المنهج سلكه الصحابة رضي الله عنهم من قبل ، قال الإمام البخاري رحمه الله في كتاب الفتن / باب: كَيْفَ الأَمْرُ إِذَا لَمْ تَكُنْ جَمَاعَةً : ((حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ، حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيَّ، أَنَّهُ سَمِعَ حُدَيْقَةَ بْنَ الْيَمَانِ، يَقُولُ: كَانَ النَّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْخَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُنَّا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَشَرٍّ، فَجَاءَنَا اللَّهُ بِهَذَا الْخَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قُلْتُ: وَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِّ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَفِيهِ دَخْنٌ» قُلْتُ: وَمَا دَخْنُهُ؟ قَالَ: «قَوْمٌ يَهْدُونَ بِغَيْرِ هُدًى، تَعْرِفُ مِنْهُمْ وَتُنْكِرُ» قُلْتُ: فَهَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، دُعَاةٌ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، مَنْ أَجَابَهُمْ إِلَيْهَا قَذَفُوهُ فِيهَا» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صِفْهُمْ لَنَا، قَالَ: «هُمْ مِنْ جَلْدَتِنَا، وَيَتَكَلَّمُونَ بِاللَّسِنَتَيْنَا» قُلْتُ: فَمَا تَأْمُرُنِي إِنْ أَدْرَكَنِي ذَلِكَ؟ قَالَ: «تَلْزَمُ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمَامَهُمْ» قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: «فَاعْتَرِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا، وَلَوْ أَنْ تَعْصُ بِأَصْلِ شَجَرَةٍ، حَتَّى يُدْرِكَكَ الْمَوْتُ وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ»^(٣) ؛ فتبين مما سبق أنه واجب علينا تحري المعنقد الصحيح ، وتصحيح المعنقد ، ومن أعظم الأدلة على ذلك قوله تعالى : ((قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ، الَّذِينَ صَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا)) [الكهف : ١٠٣-١٠٤] ، قال الحافظ ابن كثير رحمه الله : ((قَالَ الْبُخَارِيُّ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو عَنْ مُصْعَبٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي يَغْنِي سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ: قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا

(١) "السابق" (١٩٧/١)

(٢) "عقيدة السلف أصحاب احديث" ص ١

(٣) "صحيح البخاري" (٥١/٩)



أَهُمُ الْحَرُورِيُّهٗ؟ قَالَ: لَا هُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، أَمَّا الْيَهُودُ فَكَذَّبُوا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَمَّا النَّصَارَى فَكَفَرُوا بِالْحَيَّةِ وَقَالُوا: لَا طَعَامَ فِيهَا وَلَا شَرَابَ، وَالْحَرُورِيُّهٗ الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ، فَكَانَ سَعْدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُسَمِّيهِمُ الْفَاسِقِينَ، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَالصَّحَّاحُ وَعَيْرٌ وَاحِدٍ: هُمْ الْحَرُورِيُّهٗ «٣»، وَمَعْنَى هَذَا عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ تَشْمَلُ الْحَرُورِيَّةَ كَمَا تَشْمَلُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَعَيْرَهُمْ، لَا أَنَّهُمَا نَزَلَتْ فِي هَؤُلَاءِ عَلَى الْخُصُوصِ وَلَا هَؤُلَاءِ، بَلْ هِيَ أَعْمٌ مِنْ هَذَا، فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ مَكِّيَّةٌ قَبْلَ خِطَابِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَقَبْلَ وُجُودِ الْخَوَارِجِ بِالْكَلْبِيَّةِ، وَإِنَّمَا هِيَ عَامَّةٌ فِي كُلِّ مَنْ عَبَدَ اللَّهَ عَلَى عَيْرِ طَرِيقَةٍ مَرْضِيَّةٍ يَحْسَبُ أَنَّهُ مُصِيبٌ فِيهَا، وَأَنَّ عَمَلَهُ مَقْبُولٌ وَهُوَ مُخْطِئٌ وَعَمَلُهُ مَزْدُودٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ((وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ تَصْلِي نَارًا حَامِيَةً)) [الغاشية: ٢-٤] وَقَالَ تَعَالَى: ((وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا)) [الفرقان: ٢٣] وَقَالَ تَعَالَى: ((وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا [النور: ٣٩] وَقَالَ تَعَالَى: فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ أَيْ خُبْرِكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ثُمَّ فَسَّرَهُمْ، فَقَالَ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا أَيْ عَمِلُوا أَعْمَالًا بَاطِلَةً عَلَى عَيْرِ شَرِيعَةٍ مَشْرُوعَةٍ مَرْضِيَّةٍ مَقْبُولَةٍ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا أَيْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ وَأَنَّهُمْ مَقْبُولُونَ مَحْبُوبُونَ))^(١)

(١) "تفسير ابن كثير" (١٨٠/٥-١٨١)



سبب استخراج هذه المعتقد

إن الذي دفعني إلى الاعتناء بهذا المعتقد عدة أمور :

- ١- سلامة معتقد مصنفها رحمه الله^(١) ، فقد سار على منهج أهل السنة والجماعة كما سنين لاحقاً^(٢).
- ٢- كثرة العقائد الفاسدة في هذا الزمن ، وإدعاء كل منهم أنهم على السنة^(٣) وكل يدعي وصلاً بليلي وليلى لا تقر لهم بذلك
- ٣- هذا المعتقد جاء ضمن مصنف كبير ، فرأيت أن أفرد له الوقوف عليه ، قال ابن حزم رحمه الله في بيان مقاصد التأليف : ((أما شيء لم يسبق الى استخراجة فيستخرجه .
- وأما شيء ناقص فيتمه .
- وأما شيء مستغلق فيشرحه .
- وأما شيء طويل فيختصره ، دون ان يحذف منه شيئاً يخل حذفه اياه غرضه .

(١) قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله : ((يجب على طالب العلم أن يحرص على الكتب الأمامية الأصول دون المؤلفات حديثاً؛ لأن بعض المؤلفين حديثاً ليس عنده العلم الراشح، ولهذا إذا قرأت ما كتبوا تجد أنه سطحي، قد ينقل الشيء بلفظه، وقد يحرفه إلى عبارة طويلة لكنها غشاء، فعليك بالأمامية، كتب السلف، فإنها خير وأبرك بكثير من كتب الخلف. لأن غالب كتب المتأخرين قليلة المعاني، كثيرة المباني، تقرأ صفحة كاملة يمكن أن تلخصها بسطر أو سطرين، لكن كتب السلف تجدها هينة، لينية، سهلة، رصينة، لا تجد كلمة واحدة ليس لها معنى)). [مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (٣٣٨/٢٦)] ، قلت : ومن علامة توفيق طالب العلم أن يوفقه الله تعالى للوقوف على كتب السلف ، وهو -والله اعلم- يدخل تحت قول الإمام أيوب السخيتاني رحمه الله : «إِنَّ مِنْ سَعَادَةِ الْحَدِيثِ وَالْأَعْمَالِ أَنْ يُوقَفَهُمَا اللَّهُ لِعَالِمٍ مِنْ أَهْلِ الشُّنَّةِ» [شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٦٦/١)]

(٢) قال اللالكائي رحمه الله : ((إِنَّهُ لَمْ يَزَلْ فِي كُلِّ عَصْرِ مِنْ الْأَعْصَارِ إِمَامٌ مِنْ سَلَفٍ، أَوْ عَالِمٌ مِنْ خَلْفٍ، قَامَ لِلَّهِ بِحَقِّهِ، وَنَاصِحٌ لِدِينِهِ فِيهَا، يَصْرِفُ هِمَّتَهُ إِلَى جَمْعِ اعْتِقَادِ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَلَى سُنَنِ كِتَابِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنَارِ صَحَابَتِهِ، وَيَجْتَهِدُ فِي تَصْنِيفِهِ، وَيَتَعَبُ نَفْسَهُ فِي تَهْدِيئِهِ؛ رَغْبَةً مِنْهُ فِي إِحْيَاءِ سُنَّتِهِ، وَتَجْدِيدِ شَرِيْعَتِهِ، وَتَطْرِيَةِ ذِكْرِهِمَا عَلَى أَسْمَاعِ الْمُتَمَسِّكِينَ بِهَمَّا مِنْ أَهْلِ مِلَّتِهِ، أَوْ لِيَزْجُرَ عَالٍ فِي بَدْعَتِهِ، أَوْ مُسْتَعْرِقٍ يَدْعُو إِلَى ضَلَالَتِهِ، أَوْ مُفْتِنٍ بِجَهَالَتِهِ لِقَلَّةِ بَصِيرَتِهِ)) [السابق (٢٨/١)] .

(٣) قال الحافظ الذهبي رحمه الله : ((وكذلك عامة الطوائف تدعي أنها أهل السنة، وتبذع من خلفها)) [التمسك بالسنن ص ٩٦]



- واما شيء متفرق فيجمعه .
- واما شيء منثور فيرتبه ((^(١)) ، وما أجمل ما قال الندوي رحمه الله عن كتاب زاد المعاد :
((إن أفرز من هذا الكتاب كل موضوع على حدة تسنت الاستفادة منه))^(٢)

ترجمة المصنف^(٣)

الشَّيْخُ، الصَّدُوقُ، الحَافِظُ، العَالِمُ، شَيْخُ العِرَاقِ، وَصَاحِبُ (التَّنْفِيسِ الكَبِيرِ) ، أَبُو حَفْصِ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بنِ عَثْمَانَ بْنِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَيُّوبَ بنِ أَرْدَاذِ البَغْدَادِيِّ، الوَاعِظُ. مَوْلَاهُ - بَخَطِ أَبِيهِ - فِي صَفَرٍ، سَنَةِ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ. وَقَالَ هُوَ: أَوَّلُ مَا كَتَبْتُ الحَدِيثَ بِيَدِي فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِ مِائَةٍ. سَمِعَ: أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بنَ مُحَمَّدِ البَاعَنْدِيِّ، وَأَبَا القَاسِمِ البَغَوِيِّ، وَأَبَا حُبَيْبِ العَبَّاسِ بنَ البَرْتِيِّ، وَأَبَا بَكْرٍ بنَ أَبِي دَاوُدَ، وَشُعَيْبَ بنَ مُحَمَّدِ الدَّارِعِ، وَأَبَا عَلِيٍّ مُحَمَّدَ بنَ سُلَيْمَانَ المَالِكِيِّ، وَيَحْيَى بنَ صَاعِدِ، وَأَبَا حَامِدِ الحَضْرَمِيِّ، وَأَبَا بَكْرٍ بنَ زِيَادِ، وَمُحَمَّدَ بنَ هَارُونَ بنِ المُجَدِّرِ، وَالحُسَيْنَ بنَ أَحْمَدَ بنِ بِسْطَامٍ، وَنَصْرَ بنَ القَاسِمِ الفَرَايِضِيِّ، وَمُحَمَّدَ بنَ صَالِحِ بنِ زُعَيْلِ، وَمُحَمَّدَ بنَ زُهَيْرِ الأُبَلِيِّ. وَارْتَحَلَ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ، فَسَمِعَ بِدِمَشْقَ مِنْ: أَحْمَدَ بنِ سُلَيْمَانَ بنِ رَبَّانٍ، وَأَبِي إِسْحَاقَ بنِ أَبِي ثَابِتٍ، وَأَبِي عَلِيٍّ بنِ أَبِي حُدَيْفَةَ. وَجَمَعَ وَصَنَّفَ الكَثِيرَ، وَتَنَفَّسَهُ فِي نَيْفٍ وَعِشْرِينَ مُجَلِّدًا، كُلُّهُ بِأَسَانِيدِ. حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ إِسْمَاعِيلَ الوَرَّاقُ - رَفِيقُهُ -، وَأَبُو سَعْدِ المَالِينِيِّ، وَأَبُو بَكْرٍ البَرْقَانِيُّ، وَأَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ العَتِيقِيِّ، وَابْنُهُ؛ عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ عُمَرَ، وَأَبُو مُحَمَّدِ الجَوْهَرِيِّ، وَالحَسَنُ بنُ مُحَمَّدِ الحَلَّالِ، وَأَبُو طَالِبِ العِشَارِيِّ، وَأَبُو الحُسَيْنِ بنُ المَهْتَدِيِّ بِاللَّهِ، وَأَبُو القَاسِمِ التَّنُوخِيِّ، وَخَلَقَ كَثِيرًا. قَالَ أَبُو الفَتْحِ بنُ أَبِي الفَوَارِسِ: ثِقَّةٌ، مَأْمُونٌ، صَنَّفَ مَا لَمْ يُصَنِّفْهُ أَحَدٌ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الحَطِيبُ: كَانَ ثِقَّةً، أَمِينًا، يَسْكُنُ بِالجَانِبِ الشَّرْقِيِّ .

(١) رسائل ابن حزم (١٨٦/٢)

(٢) "رجال الدعوة" (٣١٩/٢)

(٣) سير أعلام النبلاء ٤٣١/١٦ ، تاريخ بغداد: ١١ / ٢٦٥ - ٢٦٨ ، المنتظم: ٧ / ١٨٢ - ١٨٣ ، تذكرة الحفاظ: ٣ / ٩٨٧ - ٩٩٠ ، العبر: ٣ / ٢٩ - ٣٠ ، دول الإسلام: ١ / ٢٣٤ ، مرآة الجنان: ٢ / ٤٢٦ ، البداية والنهاية: ١١ / ٣١٦ - ٣١٧ ، غاية النهاية: ١ / ٥٨٨ ، لسان الميزان: ٤ / ٢٨٣ - ٢٨٥ ، النجوم الزاهرة: ٤ / ١٧٢ ، طبقات الحفاظ: ٣٩٢ ، طبقات المفسرين للداوودي: ٢ / ٢ ، شذرات الذهب: ٣ / ١١٧ ، هدية العارفين: ١ / ٧٨١ ، الرسالة المستطرفة: ٣٨ .



وَقَالَ الأَمِيرُ أَبُو نَصْرٍ: هُوَ الثِّقَّةُ، الأَمِينُ، سَمِعَ بِالشَّامِ، وَالعِرَاقِ، وَفَارِسَ، وَالبَصْرَةَ، وَجَمَعَ الأبْوَابَ وَالتَّرَاجِمَ، وَصَنَّفَ كَثِيرًا.

الْحَطِيبُ: أُنْبَأَنَا أَبُو الحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الهَاشِمِيُّ، أَنَّ ابْنَ شَاهِينَ قَالَ لَهُمْ: أَوَّلُ مَا كَتَبْتُ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِ مِائَةٍ، وَصَنَّفَ ثَلَاثَ مِائَةٍ مُصَنَّفٍ، أَحَدَهَا (التَّفْسِيرُ) أَلْفُ جُزْءٍ، وَ (المُسْنَدُ) أَلْفٌ وَثَلَاثُ مِائَةٍ جُزْءٍ، وَ (التَّارِيخُ) مِائَةٌ وَخَمْسِينَ جُزْءًا، وَ (الرُّهُدُ) مِائَةٌ جُزْءٍ، وَأَوَّلُ مَا حَدَّثْتُ بِالبَصْرَةَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ .

قَالَ الحَطِيبُ: سَمِعْتُ القَاضِي أَبَا بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَمَرَ الدَّائُودِيَّ: سَمِعْتُ أَبَا حَفْصِ بْنِ شَاهِينَ يَقُولُ: حَسَبْتُ مَا اشْتَرَيْتُ بِهِ الحَبْرَ إِلَى هَذَا الوَقْتِ، فَكَانَ سَبْعَ مِائَةٍ دِرْهَمٍ.

قَالَ الدَّائُودِيُّ: وَكُنَّا نَشْتَرِي الحَبْرَ أَرْبَعَةَ أَرْطَالٍ بِدِرْهَمٍ.

قَالَ: وَكَتَبَ أَبُو حَفْصِ بَعْدَ ذَلِكَ زَمَانًا .

قَالَ حَمْرَةُ السَّهْمِيُّ: سَمِعْتُ الدَّارِقُطَنِيَّ يَقُولُ: ابْنُ شَاهِينَ يَلُحُّ عَلَى الحِطَّاءِ وَهُوَ ثِقَّةٌ.

وَقَالَ أَبُو الوَلِيدِ البَاجِيُّ: هُوَ ثِقَّةٌ.

وَقَالَ أَبُو القَاسِمِ الأَزْهَرِيُّ: كَانَ ثِقَّةً، عِنْدَهُ عَنِ البَغَوِيِّ سَبْعَ مِائَةٍ جُزْءٍ.

قَالَ الحَطِيبُ: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمَرَ الدَّائُودِيَّ يَقُولُ:

ابْنُ شَاهِينَ ثِقَّةٌ، يُشَبَّهُ الشُّيُوخَ إِلا أَنَّهُ كَانَ لِحَانًا، وَكَانَ أَيْضًا لَا يَعْرِفُ مِنَ الفِئَةِ لَا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا، وَإِذَا ذَكَرَ لَهُ مَذَاهِبُ الفُقَهَاءِ كَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ، يَقُولُ: أَنَا مُحَمَّدِيُّ المَذْهَبِ.

قَالَ لِي أَبُو الحَسَنِ الدَّارِقُطَنِيُّ يَوْمًا: مَا أَعْمَى قَلْبَ أَبِي حَفْصِ بْنِ شَاهِينَ^(١)! حَمَلَ إِلَيَّ كِتَابَهُ الَّذِي صَنَّفَهُ

فِي التَّفْسِيرِ، وَسَأَلَنِي أَنْ أَصْلِحَ مَا فِيهِ مِنَ الحِطَّاءِ، فَلَقِيْتُهُ قَدْ نَقَلَ (تَفْسِيرَ أَبِي الجَارُودِ) ، وَفَرَّقَهُ فِي

الكِتَابِ، وَجَعَلَهُ عَنِ أَبِي الجَارُودِ، عَنِ زِيَادِ بْنِ المُنْذِرِ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمُ أَبِي الجَارُودِ.

ثُمَّ قَالَ الدَّائُودِيُّ: وَسَمِعْتُ ابْنَ شَاهِينَ يَقُولُ: أَنَا أَكْتُبُ وَلَا أُعَارِضُ.

وَكَذَا حَكَى عَنْهُ البَرْقَانِيُّ - يَعْنِي: ثِقَّةً بِنَفْسِهِ فِيمَا يَنْقُلُ -، قَالَ البَرْقَانِيُّ: فَلِذَلِكَ لَمْ أُسْتَكْتَرِ مِنْهُ زُهْدًا فِيهِ

قُلْتُ (الذَّهَبِيُّ): وَ (تَفْسِيرُهُ) موجودٌ بِمَدِينَةِ وَاسِطِ اليَوْمِ.

وَقَالَ الدَّائُودِيُّ: رَأَيْتُ ابْنَ شَاهِينَ اجْتَمَعَ مَعَ الدَّارِقُطَنِيِّ يَوْمًا، فَمَا نَطَقَ حَرْفًا.

قُلْتُ (الذَّهَبِيُّ): مَا كَانَ الرَّجُلُ بِالبَارِعِ فِي عَوَامِصِ الصَّنْعَةِ^(٢)، وَلَكِنَّهُ رَاوِيَةٌ للإِسْلَامِ - رَحِمَهُ اللهُ -.

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله: ((ابن شَاهِينَ يَرَوِي العَثَّ وَالسَّمِينِ)) [مجموع الفتاوى (٤/٣٢٥)]

(٢) قال العلامة الألباني رحمه الله: ((قد لمسنا في توثيقات ابن شاهين من التساهل ما عرف به غيره، وإذا رجعت إلى



قَالَ الْعَيْنِيُّ: مَاتَ فِي ذِي الْحِجَّةِ، سَنَةَ حَمِيسٍ وَتَمَائِينَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ.
 قُلْتُ (الذهبي): عَاشَ تِسْعاً وَتَمَائِينَ سَنَةً، وَعَاشَ بَعْدَ الدَّارِقُطِيِّ أَيَّاماً يَسِيرَةً، وَمَاتَ قَبْلَهُمَا فِي الْعَامِ
 الرَّاهِدِ الْقُدُوءِ الْمُحَدِّثِ أَبُو الْفَتْحِ يُوسُفُ بْنُ عُمَرَ الْقَوَّاسِ.
 وَفِيهَا مَاتَ: وَزِيرُ الْعِجَمِ الصَّاحِبُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبَّادِ الطَّالِقَانِيِّ، وَمُحَدِّثُ مِصْرَ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ
 بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمُهَنْدِسِ، وَشَاعِرُ وَقْتِهِ أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُكْرَةَ الْعَبَّاسِيِّ الْبَغْدَادِيِّ،
 وَالْقَاضِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْأَدْنِيِّ صَاحِبُ ابْنِ فَيْلٍ.

أهيه كتابه

- ١- كونه مسنداً ، ونقل كلام السلف ، قال شيخ الإسلام رحمه الله : ((وَالْأَحَادِيثُ وَالْأَثَارُ فِي هَذَا (رُؤْيَا اللَّهِ تَعَالَى) كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ قَدْ دَوَّنَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا " كُتُبًا " مِثْلَ: " كِتَابِ الرُّؤْيَا " لِلدَّارِقُطِيِّ وَالْأَبِيِّ نَعِيمٍ وَالْأَجْرِيِّ؛ وَذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُونَ فِي السُّنَنِ كَابْنِ بَطَّةَ وَاللَّالِكَائِيَّ وَابْنَ شَاهِينَ وَقَبْلَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَحَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ وَالْخَلَّالُ وَالطَّبْرَانِيُّ وَغَيْرُهُمْ. وَخَرَّجَهَا أَصْحَابُ الصَّحِيحِ وَالْمَسَانِدِ وَالسُّنَنِ وَغَيْرِهِمْ))^(١).
- ٢- نقولات أهل العلم عنه : كالخطيب البغدادي ، وابن عساکر ، وابن تيمية ، والسيوطي ، وغيرهم عليهم رحمة الله

فائدة

هذا الكتاب لم يصل إلينا منه إلا الأجزاء الأخيرة (الثامن عشر ، والتاسع عشر ، والعشرين) ، وهي في فضائل الصحابة رضي الله عنهم ، وآل البيت رضي الله عنهم ، وفي آخرها ذكر معتقده ، الذي نحن بصددده.

ترجمته في "التذكرة" و "السير"؛ رأيت فيه كلاماً كم حيث معرفته بالرجال، فراجع لكي تتحقق مما نقول، ولا تكن ممن

يعرف الحق بالرجال!!) الضعيفة (١١/٦٢٧)

(١) مجموع الفتاوى (٦/٤٨٥)



من فوائد الإمام

قال أبو حفص بن شاهين: ((وأبو حنيفة، فقد كان في الفقه ما لا يدفع من علمه فيه، ولم يكن في الحديث بالمرضي، لأنه للأسانيد نقادا، فإذا لم يعرف الإسناد ما يكتب وما كذب نسب إلى الضعف))^(١).

اسم الكتاب

شرح مذاهب أهل السنة ، ومعرفة شرائع الدين ، والتسكك بالسنة

ذكره الإمام الألباني رحمه الله باسم: "شرح السنة" كما في سلسلة

الأحاديث الضعيفة (٢٩٤/٢) ، (٣٩١/٨)

وذكره باسم: "السنة" كما في الضعيفة (٢٢٩/٤) تبعاً لجلال الدين السيوطي

رحمه الله في "الجامع الصغير" ، ووافقته المناوي كما في التيسير (٤٢٨/١) ،
والصنعاني كما في "التنوير" (٥١٥/٤)

(١) كذا في فوائد ثبتت في آخر نسخة "تاريخ جرجان" (ص ٥١٠ - ٥١١)



نص المعتقد

قَالَ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عُثْمَانَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ شَاهِينَ، رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ، وَنَفَعَهُ بِمَا كَانَ يَعْتَقِدُهُ مِنَ السُّنَنِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَسَكَّنَ الْإِيمَانَ قُلُوبَنَا، وَأَنَارَ بِالْإِسْلَامِ

فُهُومَنَا، وَبَصَّرَنَا مَعَالِمَ دِينِنَا، فَهُوَ الْمَالِكُ لَنَا وَلِنُفُوسِنَا، أَمَلَكَنَا مِمَّا لَهَا، فَمَنْ عَلَيْنَا بِخَيْرِ دِينٍ، وَأَكْرَمَ رَسُولٍ، وَأَنُورَ زَمَانٍ، فَوَهَبَ لَنَا مِنْ لَطِيفِ لَطْفِهِ، مَا لَمْ نَكُنْ نُحْسِنُ أَنْ نَتَمَتَّاهُ لِأَنْفُسِنَا، وَهَدَانَا لِذِينَ لَمْ تَكُنْ عَقُولُنَا تَقْدُحُ إِلَى عُلُومِهِ، وَحَبَّبَ إِلَيْنَا دِينًا لَا تَقْبَلُ مِنَ الْأَدْيَانِ غَيْرُهُ، فَقَالَ تَعَالَى: {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ} [آل عمران: ٨٥]. وَرَضِيَ لَنَا دِينًا، فَلَمْ يَبْلُغْنَا بِالشَّكِّ فِيهِ، فَقَالَ: {وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا} [المائدة: ٣]. وَجَعَلَ قَوَاعِدَهُ الْإِيمَانَ بِشَرَائِعِ مَعَانِيهِ، فَحَبَّبَ إِلَيْنَا الْإِيمَانَ، كَمَا كَرِهَهُ إِلَى غَيْرِنَا، فَقَالَ: {حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَرَيْبَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرِهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ} [الحجرات: ٧]. وَالزَّمَمْنَا الْمَتَانُ عَلَيْنَا الزَّمَامَا لَا تَقْدِرُ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَا جَعَلَهُ بِمَجَاتِنَا، إِذْ كُنَّا لَمْ نَعْرِفْ رَشْدَنَا إِلَّا بِتَعْرِيفِهِ لَنَا، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: {وَالزَّمَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّحْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا} [الفتح: ٢٦]. فَسُبْحَانَ مَنْ مَنَّ عَلَيْنَا بِمَا إِنْ طَالَبْنَا بِشُكْرِهِ عَجَزْنَا، وَإِنْ طَالَبْنَا بِحَقِّهِ فِيهِ ضَعُفْنَا، وَإِنْ أَقَامَ عَلَيْنَا الْعُدْلَ فِي قَبِيحِ أَفْعَالِنَا أَهْلَكْنَا. فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَكْرَمَنَا، وَشَرَّفَنَا، وَبَصَّرَنَا، وَهَدَانَا، وَنَصَّرَنَا، فَرَحِمَ اللَّهُ مَنْ سَمِعَ رِسَالَتِي فَفَهَمَهَا، وَدَانَ بِهَا، وَجَعَلَهَا نُصْبَ عَيْنِهِ، إِذْ كَانَ الْأَمْرُ صَائِرًا إِلَى جَمِيعِ مَا ذُكِرَ فِيهَا، وَجَعَلَ السُّؤَالَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَنِ الْإِيمَانِ ثُمَّ ذَكَرَهُ فِيهَا. فَأَوْلَ مَا أَبْدَأُ بِهِ مِنْ ذَلِكَ وَمَا هُوَ اعْتِقَادِي وَدِينِي الَّذِي أَدِينُ اللَّهُ بِهِ، وَأَلْقَاهُ عَلَيَّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، بِفَضْلِهِ الَّذِي تَقَدَّمَ لِي قَبْلَ خَلْقِي، وَمَا مَاتَ عَلَيْهِ أَبِي وَجَدِّي، وَجَمِيعُ أَهْلِي رَحِمَهُمُ اللَّهُ، شَهَادَتِي، وَعَقِيدَتِي، وَنُطْقِي، وَحَرَكَتِي، وَقِيَامِي، وَقُعُودِي، وَرُكُوعِي، وَسُجُودِي، وَنُومِي، وَيَقْظَتِي، وَسَهْوِي، وَعَقْلَتِي، وَعَقْلِي، وَبَصْرِي، وَمَخْيَايَ، وَمَمَاتِي بَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَلَا وَالدَّ لَهُ، وَلَا وَالِدَ لَهُ، وَلَا صَاحِبَةَ لَهُ، وَلَا وَزِيرَ لَهُ، وَلَا مُعِينَ لَهُ، وَلَا مُؤَنَسَ لَهُ، وَلَا مُشِيرَ لَهُ، لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُ إِلَهٌ فَيَكُونُ هُوَ ثَانِيًا، وَلَا يَكُونُ بَعْدَهُ إِلَهٌ فَيَكُونُ هُوَ أَوَّلًا لِثَانٍ، بَلْ هُوَ الْأَوَّلُ قَبْلَ كُلِّ أَوَّلٍ، وَأَخِيرٌ بَعْدَ كُلِّ آخِرٍ، وَالظَّاهِرُ فَلَا شَيْءَ فَوْقَهُ،



وَالْبَاطِلُ فَلَا شَيْءَ دُونَهُ^(١)، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، الْأَحَدُ، الصَّمَدُ، الْفَرْدُ. أَشْهَدُ بِذَلِكَ وَأَدِينُ اللَّهَ، وَيَشْهَدُ بِهِ فَطْرَتِي، وَلَحْمِي، وَدَمِي، وَمُخِّي، وَعَظْمِي، وَجِلْدِي، وَعُرْوِقِي، وَشَعْرِي، وَبَشْرِي، وَظُفْرِي، وَسِنِّي، وَمَخْيَايَ، وَمَمَاتِي، وَكُلُّ سُلْطَانٍ لِرَبِّي عَزَّ وَجَلَّ فِيَّ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، عُدَّةً لِقَائِهِ، وَمَعُونَةً عَلَى سُلْطَانِهِ، وَنُورًا بَيْنَ يَدَيِ صِرَاطِهِ، وَحُجَّةً عِنْدَ سُؤَالِهِ، وَتَبَرُّوًا مِنْ أَعْدَائِهِ الْجَاهِدِينَ بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ، وَالْمُوَاجِهِ لِمَنْ كَانَ مَعِيَ عَلَى الشَّهَادَةِ، إِفْرَارَ عَيْرٍ شَاكٍ فِي قَوْلِهِ، وَلَا مُتَّظِنًا بِوَعْدِهِ، وَلَا مُتَّفَكِّرًا فِي أَرْلِيَّتِهِ، بَلْ مُؤْمِنًا مُؤَقَّنًا بِجَمِيعِ قُدْرَتِهِ، وَمِمَّا لَمْ يُطْلَعْنَا عَلَيْهِ، مُؤْمِنًا بِجَمِيعِ ذَلِكَ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ، وَرَسُولُهُ، وَصَفِيُّهُ وَخَيْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ، مُفِرًّا بِنُبُوتِهِ، مُتَّبِعًا لِسُنَّتِهِ، حَرِيصًا عَلَى مَعْرِفَةِ فَضَائِلِهِ، قَائِلًا بِفَضْلِهِ، مُؤَقَّنًا بِمَا جَاءَ مِنَ الْآيَاتِ مَعَهُ، عَيْرَ مُرْتَابٍ، وَلَا مُتَّعِجٍ عَلَى وَجْهِ الشَّكِّ، بَلْ مُؤْمِنٌ مُؤَقَّنٌ بِذَلِكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ. وَمُؤْمِنٌ بِجَمِيعِ أَنْبِيَائِهِ الَّذِينَ اصْطَفَاهُمْ وَاخْتَارَهُمْ، فَصَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَى جَمِيعِ أَنْبِيَائِهِ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَحَصَّ نَبِيَّنَا بِأَفْضَلِ صَلَوَاتِهِ. وَأَشْهَدُ أَنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى نَبِيِّهِ كَلَامُهُ عَيْرٌ مَخْلُوقٍ، عَلَى كُلِّ وَجْهِ وَكُلِّ حَالٍ، لَا يُدَاخِلُنِي فِي ذَلِكَ شَكٌّ وَلَا رَيْبٌ. وَلَا يَطُنُّ مُؤْمِنٌ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرْتُهُ فِيهِ مِنَ الْغُيُوبِ وَالْمُعْجَزَاتِ، وَالْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ، وَالْأَخْرِ الْمُتَشَابِهَاتِ، مُؤْمِنٌ بِكُلِّ ذَلِكَ كَمَا يَنْبَغِي بِوَحْدَانِيَّتِهِ وَأَشْهَدُ أَنْ لَفْظِي بِهِ عَيْرٌ مَخْلُوقٍ، وَعَلَى كُلِّ وَجْهِ يَتَّصِرُفُ قُرْآنِي^(٢)،

(١) وهذا موافق للحديث : ((اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِلُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ، أَقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَعِنَّا مِنَ الْفَقْرِ)) [صحيح مسلم / كتاب الدُّعَاءِ وَالذُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ (٢٧١٣)]

وهذا مسلك سلفي أي : التعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : ((فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون أيضاً الألفاظ الشرعية، فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً، ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه، ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقاً وباطلاً نسبوه إلى البدعة أيضاً، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة، ورداً باطلاً بباطل)) [درء تعارض العقل والنقل (٢٥٤/١)]

(٢) قال الإمام الصابوني رحمه الله : ((يشهد أصحاب الحديث ويعتقدون أن القرآن كلام الله وخطابه ووحيه وتنزيله غير مخلوق، ومن قال بخلقه واعتقده فهو كافر عندهم، والقرآن -الذي هو كلام الله ووحيه- هو الذي نزل به جبريل على الرسول صلى الله عليه وسلم قرآناً عربياً لقوم يعلمون بشيراً ونذيراً، كما قال عز وجل: { وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ } [الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥]. وهو الذي بلغه الرسول صلى الله عليه وسلم أمته كما أمر به في قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ } =



وَكُلُّ كِتَابٍ رَبِّي الْمُنَزَّلَةَ أَشْهَدُ أَنَّهَا غَيْرُ مَخْلُوقَةٍ، وَأَشْهَدُ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، وَلَا قَوْلَ، وَلَا عَمَلَ إِلَّا بِنَيْتِهِ^(١). وَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَالِمٌ بِالْأَشْيَاءِ كُلِّهَا قَبْلَ حُلُولِهَا. وَأَشْهَدُ أَنَّ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الَّتِي وُصِفَ بِهَا اللَّهُ عَزَّ

[المائدة: ٦٧] فكان الذي بلغهم بأمر الله تعالى كلامه عز وجل، وفيه قال صلى الله عليه وسلم: (أتمعنوني أن أبلغ كلام ربي) وهو الذي تحفظه الصدور، وتتلوه الألسنة، ويكتب في المصاحف، وكيفما تصرف بقراءة قارئ ولفظ لافظ وحفظ حافظ، وحيث تلي، وفي أي موضع قرئ أو كتب في مصاحف أهل الإسلام وألواح صبيانهم وغيرها كله كلام الله جل جلاله غير مخلوق؛ فمن زعم أنه مخلوق فهو كافر بالله العظيم سمعت الحاكم أبا عبد الله الحافظ يقول: سمعت أبا الوليد حسان بن محمد يقول: سمعت الإمام أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق؛ فمن قال: إن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم، ولا تقبل شهادته، ولا يعاد إن مرض، ولا يصلى عليه إن مات، ولا يدفن في مقابر المسلمين، يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه)).

وقال الإمام الأحري رحمه الله : ((بابُ دِكْرِ الْإِيمَانِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ كَلَامَهُ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَقَدْ كَفَرَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: اعْلَمُوا رَحْمَتَا اللَّهِ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ قَوْلَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ لَمْ يُرْعَ قُلُوبَهُمْ عَنِ الْحَقِّ، وَوَقَّفُوا لِلرَّشَادِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ، وَعِلْمُ اللَّهِ لَا يَكُونُ مَخْلُوقًا، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، وَقَوْلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَقَوْلُ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لَا يَنْكُرُ هَذَا إِلَّا جَهْمِيَّ حَيْثُ، وَالْجَهْمِيُّ فَعِنْدَ الْعُلَمَاءِ كَافِرٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ} [التوبة: ٦] ، وَقَالَ تَعَالَى: {وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ} [البقرة: ٧٥] وَقَالَ تَعَالَى لِنَبِيِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ، فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ} وَهُوَ الْقُرْآنُ، وَقَالَ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ {إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي} [الأعراف: ١٤٤] قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: وَمِثْلُ هَذَا فِي الْقُرْآنِ كَثِيرٌ وَقَالَ تَعَالَى: {فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ} [آل عمران: ٦١] وَقَالَ تَعَالَى {وَلَمَّا اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ} [البقرة: ١٤٥] قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَمْ يَزَلِ اللَّهُ عَالِمًا مُتَكَلِّمًا سَمِيعًا بَصِيرًا بِصِفَاتِهِ قَبْلَ خَلْقِ الْأَشْيَاءِ، مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا كَفَرَ وَسَدَّكَ مِنَ السُّنَنِ وَالْأَثَارِ وَقَوْلُ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ لَا يُسْتَوْحَشُ مِنْ دِكْرِهِمْ مَا إِذَا سَمِعَهَا مَنْ لَهُ عِلْمٌ وَعَقْلٌ، زَادَهُ عِلْمًا وَفَهْمًا، وَإِذَا سَمِعَهَا مَنْ فِي قَلْبِهِ زَيْغٌ، فَإِنْ أَرَادَ اللَّهُ هِدَايَتَهُ إِلَى طَرِيقِ الْحَقِّ رَجَعَ عَنْ مَذْهَبِهِ، وَإِنْ لَمْ يَرْجِعْ فَالْبَلَاءُ عَلَيْهِ أَعْظَمُ)) [الشریعة (١/٤٨٩-٤٩٠)]

(١) **وقال رحمه الله تعالى :** ((بابُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْإِيمَانَ تَصْدِيقٌ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ لَا يَكُونُ مُؤْمِنًا، إِلَّا أَنْ يَجْتَمِعَ فِيهِ هَذِهِ الْحُصَالُ الثَّلَاثُ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ: اعْمَلُوا رَحْمَتَا اللَّهِ وَإِيَّاكُمْ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ عِلْمُهُ الْعُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الْإِيمَانَ وَاجِبٌ عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ، وَهُوَ تَصْدِيقٌ بِالْقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، ثُمَّ اعْلَمُوا أَنَّهُ لَا تُجْزَى



المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقاً، ولا تجزي معرفة بالقلب، ونطق باللسان، حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الثلاث الخصال: كان مؤمناً دل على ذلك القرآن، والسنة، وقول علماء المسلمين: فأما ما لزم القلب من فرض الإيمان فقول الله تعالى في سورة المائدة: { يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ لَا يَخْزَنُكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ } [المائدة: ٤١] وقال تعالى: { مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ } [النحل: ١٠٦] وقال تعالى: { قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ } [الحجرات: ١٤] الآية فهذا بما يدل على أن على القلب الإيمان، وهو التصديق والمعرفة، ولا ينفع القول إذ لم يكن القلب مصداقاً بما ينطق به اللسان مع العمل، فاعلموا ذلك وأما فرض الإيمان باللسان: فقول الله تعالى في سورة البقرة { قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ، وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ، وَإِسْحَاقَ، وَيَعْقُوبَ، وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ، لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ، فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا } الآية وقال تعالى من سورة آل عمران: { قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ، وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ } [آل عمران: ٨٤] الآية وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأني رسول الله» وذكر الحديث فهذا الإيمان باللسان نطقاً فرضاً واجباً وأما الإيمان بما فرض على الجوارح تصديقاً بما آمن به القلب، ونطق به اللسان: فقول الله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا } [الحج: ٧٧] إلى قوله تعالى: { تُفْلِحُونَ } [البقرة: ١٨٩] وقال تعالى: { وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ } [البقرة: ٤٣] في غير موضع من القرآن، ومثله فرض الصيام على جميع البدن، ومثله فرض الجهاد بالبدن، وبجميع الجوارح فالأعمال رحمتكم الله بالجوارح: تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان، فمن لم يصدق الإيمان بعمله وبجوارحه: مثل الطهارة، والصلاة والزكاة، والصيام والحج والجهاد، وأشياء لهذه ورصي من نفسه بالمعرفة والقول لم يكن مؤمناً، ولم ينفعه المعرفة والقول، وكان تركه للعمل تكديماً منه لإيمانه، وكان العمل بما ذكرناه تصديقاً منه لإيمانه، وبالله التوفيق وقد قال الله تعالى لبيته صلى الله عليه وسلم: { لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ } [النحل: ٤٤] فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم لأمته شرائع الإيمان أنها على هذا النوع في أحاديث كثيرة، وقد قال تعالى في كتابه، وبين في غير موضع أن الإيمان لا يكون إلا بعمل، وبينه النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما قالت المرجئة، الذين لعب بهم الشيطان قال الله تعالى في سورة البقرة: { لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَاتَّقَى السَّبِيلَ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا، وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ } [البقرة: ١٧٧] إلى قوله تعالى: { الْمُتَّقُونَ } [البقرة: ١٧٧] قال محمد بن الحسين: سأل أبو ذر النبي صلى الله عليه وسلم عن الإيمان فتلا عليه هذه الآية (([الشريعة (٦١١/٢-٦١٥)]

فائدة جليمة: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ((إن من قال من السلف: الإيمان قول وعمل أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يفهم منه إلا القول الظاهر أو خاف ذلك



وَجَلَّ فِي الْقُرْآنِ حَقُّ، سَمِيعٌ بَصِيرٌ بِلَا حَدٍّ مَحْدُودٍ^(١)، وَلَا مِثَالٍ مَضْرُوبٍ، جَلَّ عَنَّا أَنْ يُضْرَبَ لَهُ الْأَمْثَالُ. وَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَسْرَى بَعْدِيهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى السَّمَاءِ، أَرَاهُ مِنْ آيَاتِهِ عَجَائِبُهُ مَا أَرَاهُ فِي يَقْظَتِهِ، لَا حُلْمَ وَلَا مَنَامَ. وَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ الْكَرِيمَ مُتَكَلِّمٌ، كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا. وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. وَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَرَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيَتَجَلَّى لِخَلْقِهِ، فَيَرَاهُ أَهْلُ السَّعَادَةِ، وَيَتَجَبَّبُ عَنِ أَهْلِ الْجُحُودِ. وَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ قَدَّرَ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ، لَا أَقْدِرُ لِنَفْسِي عَلَى صَرِّ وَلَا نَفْعٍ، وَلَا مَوْتٍ وَلَا حَيَاةٍ، وَلَا نُشُورٍ، وَلَا أَسُوقٍ إِلَى نَفْسِي خَيْرًا، وَلَا أَصْرَفُ عَنْهَا سُوءًا، فَإِنِّي مُؤْمِنٌ بِجَمِيعِ قَضَاءِ اللَّهِ كُلِّهِ وَقَدَرِهِ، وَحُلُوهِ، وَمُرِّهِ، قَضَاءً مِنَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ، قَدَّرَ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ. وَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا، خَلَقَ الْجَنَّةَ وَجَعَلَهَا دَارَ نَعِيمٍ، وَخَلَقَ النَّارَ وَجَعَلَهَا دَارَ عِقَابٍ، وَأَنْهَمَا مَخْلُوقَتَانِ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ مِنَ الطِّينِ، وَخَلَقَ وَادَّهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ، فَأَخَذَ عَلَيْهِمُ الْعَهْدَ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَهُمْ ذَرَّ فِي أَصْلَابِ الْأَبَاءِ، فَأَصَلَّ بِعِلْمِهِ مَنْ شَاءَ، وَأَسْعَدَ بِعِلْمِهِ مَنْ شَاءَ، فَأَهْلُ الْجَنَّةِ مَعْدُودُونَ، وَأَهْلُ النَّارِ مَعْدُودُونَ، وَلَا يَزَادُ مِنْهُمْ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُمْ، ثُمَّ يُبَيِّنُهُمْ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ. وَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي خَلَقَهُمْ، وَهُوَ الَّذِي يُبَيِّنُهُمْ، وَهُوَ الَّذِي يُحْيِيهِمْ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُنْكَرًا وَنَكِيرًا حَقٌّ^(٢)، وَهُمَا عَبْدَانِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَيَأْتُونَ إِلَى عِبَادِهِ فِي قُبُورِهِمْ، فَيَسْأَلُونَهُمْ، وَأَشْهَدُ أَنَّ الْبَعْثَ وَالنُّشُورَ مِنَ الْقُبُورِ حَقٌّ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَيُشْهَدُهُمْ أَعْمَالُهُمْ، وَيُحْضَرُهُمْ أَفْعَالُهُمْ، وَيُنْطَقُ عَلَيْهِمْ أَفْعَادُهُمْ. وَأَشْهَدُ أَنَّ الْحِسَابَ وَالْوُفُوفَ حَقٌّ، وَأَشْهَدُ أَنَّ الْمِيزَانَ حَقٌّ، وَهُوَ قُدْرَةٌ مِنْ قُدْرِ اللَّهِ، وَأَنَّ الْحَوْضَ لِمُحَمَّدٍ حَقٌّ، وَأَنَّ الصِّرَاطَ حَقٌّ. وَأَشْهَدُ أَنَّ الشَّفَاعَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَقٌّ. وَأَنَّ اللَّهَ خَيْرَ نَبِيٍّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاخْتَارَ الشَّفَاعَةَ. وَأَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ قَوْمًا النَّارَ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ بِذُنُوبِهِمْ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ بِشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ، فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ. وَأَشْهَدُ أَنَّ جَمِيعَ مَا وَعَدَنَا بِهِ رَبُّنَا فِي الْقِيَامَةِ حَقٌّ

فزاد الاعتقاد بالقلب، ومن قال: قول وعمل ونية؛ قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل؛ فقد لا يُفهم منه النية فزاد ذلك، ومن زاد اتباع السنة؛ فلأن ذلك كله لا يكون محبوباً لله إلا باتباع السنة، وأولئك لم يريدوا كل قول وعمل، إنما أرادوا ما كان مشروعاً من الأقوال والأعمال، ولكن كان مقصودهم الرد على ((المرجئة)) الذين جعلوه قولاً فقط؛ فقالوا: بل هو قول وعمل. والذين جعلوه ((أربعة أقسام)) فسروا مرادهم كما سئل سهل بن عبد الله التستري عن الإيمان: ما هو؟ فقال: قول وعمل ونية وسنة؛ لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولاً وعملاً ونيةً فهو بدعة)) [مجموع الفتاوى] (٧ / ١٧١)

- (١) انظر: معارج القبول (١/٣٦٥) فقد نقل كلاماً للإمام أحمد رحمه الله مقارباً لهذا
(٢) قال الشيخ الألباني رحمه الله عن أدلة إثبات عذاب القبر: ((وهي متواترة كما ذكرت آنفاً إلا تسمية الملكين بمنكر ونكير ففيه حديث بإسناد حسن مخرج في "الصحيحه" (١٣٩١))



لَا رَبِّ فِيهِ، وَأَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ، بِلَا حَدٍّ وَلَا صِفَةٍ. وَأَنَّ أَفْضَلَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ^(١). وَأَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّهُمْ أَحْيَاءُ أَبْرَارٌ. وَإِنِّي أَدِينُ اللَّهَ بِمَحَبَّتِهِمْ كُلِّهِمْ، وَأَبْرَأُ مِمَّنْ سَبَّهِمْ، أَوْ لَعَنَهُمْ، أَوْ ضَلَّلَهُمْ، أَوْ حَوَّنَهُمْ، أَوْ كَفَّرَهُمْ. وَأَنَّ خَيْرَ الْبُيُوتِ بَيْتُ مُحَمَّدٍ وَأَهْلِ بَيْتِهِ، وَأَزْوَاجِهِ، وَأَوْلَادِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ. وَإِنِّي أَدِينُ اللَّهَ بِكُلِّ حَدِيثٍ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا أَعَارِضُهُ، وَلَا أَتَوَقَّفُ عَنْهُ. وَأَنَّ الْجُمُعَةَ فَرَضٌ فَرَضَهَا اللَّهُ. وَأَنَّ صَلَاةَ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْفُرَادَى. وَأَنَّ الْحَجَّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَرَضٌ لِمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، وَالصَّلَاةَ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْقِبْلَةِ. وَأَنَّ لَا أَكْفَرَ أَحَدًا

(١) استعمال لفظ " عليه السلام " لغير الأنبياء ، فيه خلاف بين أهل العلم ، ملحق بخلافهم في الصلاة عليه انفرادا ، والراجح جوازه إذا فعل أحيانا ، ولم يتخذ شعارا ، يخص به صحابي عمن هو أفضل منه .

وقد بسط ابن القيم رحمه الله الكلام على هذه المسألة في كتابه : "جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" ، ونسب القول بالكراهة إلى ابن عباس وطاووس وعمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة ومالك وسفيان بن عيينة وسفيان الثوري وأصحاب الشافعي .

ونسب القول بالجواز - نقلا عن القاضي أبي يعلى - إلى : الحسن البصري وخصيف ومجاهد ومقاتل بن سليمان ومقاتل بن حيان وكثير من أهل التفسير . قال وهو قول الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وأبي ثور ومحمد بن جرير الطبري . وساق للمانع عشرة أدلة ، وللمجيزين أربعة عشر دليلا ، وانتهى إلى قوله : " وفضل الخطاب في هذه المسألة أن الصلاة على غير النبي إما أن يكون آله وأزواجه وذريته أو غيرهم ، فإن كان الأول ، فالصلاة عليهم مشروعة مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وجائزة مفردة .

وأما الثاني : فإن كان الملائكة وأهل الطاعة عموما الذين يدخل فيهم الأنبياء وغيرهم جاز ذلك أيضا ، فيقال اللهم صل على ملائكتك المقربين وأهل طاعتك أجمعين .

وإن كان شخصا معينا أو طائفة معينة كره أن يتخذ الصلاة عليه شعارا لا يخل به ، ولو قيل بتحريمه لكان له وجه ، ولا سيما إذا جعلها شعارا له ومنع منها نظيره أو من هو خير منه ، وهذا كما تفعل الرافضة بعلي رضي الله عنه ، فإنهم حيث ذكروه قالوا عليه الصلاة والسلام ولا يقولون ذلك فيمن هو خير منه ، فهذا ممنوع ، لا سيما إذا اتخذ شعارا لا يخل به ، فتركه حينئذ متعين .

وأما إن صلى عليه أحيانا بحيث لا يجعل ذلك شعارا كما صلى على دفع الزكاة ، وكما قال ابن عمر : للميت صلى الله عليه ، وكما صلى النبي صلى الله عليه وسلم على المرأة وزوجها ، وكما روي عن علي من صلواته على عمر ، فهذا لا بأس به ، وبهذا التفصيل تتفق الأدلة وينكشف وجه الصواب ، والله الموفق " انتهى من "جلاء الأفهام" ص (٤٦٥) -



مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ^(١)، وَلَا أَقْطَعُ لَهُ بِشَهَادَةٍ إِلَّا مَا شَهِدَ لَهُ بِهِ الْقُرْآنُ، وَالرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَمَذْهَبِي الْمَسْخُحُ عَلَى الْخَفِيِّينَ، لِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثًا. وَالطَّلَاقُ ثَلَاثُ جَمَعًا^(٢) أَوْ فَرَقَهَا فَهِيَ عَلَيْهِ حَرَامٌ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ. وَأَنَّ الْمُنْعَةَ حَرَامٌ. وَأَنَّ الْمُسْكَرَ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ حَرَامٌ. وَأَنَّ بَرِيءًا مِنْ كُلِّ بِدْعَةٍ مِنْ قَدَرٍ، وَإِرْجَاءٍ، وَرَفُضٍ، وَنَصْبٍ، وَاعْتِرَالٍ. وَاعْتِقَادِي فِي دِينِي، وَإِمَامِي فِي سُنَّتِي^(٣) أَبُو عَبْدِ

(١) سألت شيخنا الفاضل صاحب المخلق العلي عبدالله بن عمر الدميحي عن قول بعض المعاصرين :
«(وَلَا تُنْفِرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، مَا لَمْ يَسْتَحِلَّهُ)»

العبارة وإن كانت دارجة في متون العقيدة وأكثرهم اعتمد نص الإمام الطحاوي في عقيدته المشهورة. وهي غير دقيقة لعدة اعتبارات منها:

١- أنه أطلق الذنب. وهذا دارج على مذهب المرجئة وهذا الإطلاق غير دقيق لأن من الذنوب ما هو مكفر بالإجماع بل الشرك ذنب وكبيرة من الكبائر كما في حديث ابن مسعود : أي الذنب أعظم ؟ وحديث عدّ الكبائر وأعظمها الشرك بالله. وغير ذلك من الذنوب المكفرة.

ولذلك اضطر المعلق على الاستدراك وتقييد هذا الإطلاق بأن المراد بكل ذنب وهو ما عناه ب: نفي العموم. يعني. عموم الذنوب. وليس النفي العام أي نفي التكفير مطلقا.

٢- أنه قرنه بالاستحلال. وظهره ان التكفير لا يكون بارتكاب الذنوب المكفرة ولكن بشرط اعتقاد استحلالها وهذا دارج أيضا على مذهب المرجئة لأنهم لا يرون شيئا من الأعمال مكفرا وإنما المكفر هو الاعتقاد وهذا مبني على ان الإيمان هو الاعتقاد فكذلك ما يقابله فالكفر هو اعتقاد الاستحلال لا مباشرة الذنب. وأهل السنة كما يقررون ان الإيمان قول وعمل واعتقاد فكذلك الكفر يكون بالقول وبالععمل وبالاعتقاد

٣- ثم ان الاستحلال مكفر مستقل وان لم يحصل العمل فمن استحل الزنى او الربا كفر وان لم يزن ولم يراب

والعبارة السديدة ما ذكرها ابن تيمية في الواسطية لما ذكر أن من أصول السنة عدم التكفير بمطلق الذنب ... وهذا خلاف ما عليه الخوارج لتكفيرهم بمطلق الذنب.

والعبارة السابقة (الأولى) يلتبس لمن أطلقها أن مراده معروف ومقصوده الرد على الخوارج لكن الصياغة كما أسلفت غير دقيقة

أرجو ان تكون وضحت المسألة ولمزيد الإيضاح يمكن الرجوع الى تسجيل التعليق على شرح الطحاوية عند عبارة الطحاوي في هذه المسألة والله أعلم.

(٢) هذه المسألة خلافية ، ولا إلزام فيها

(٣) قد اشتهر عن الإمام أحمد -رحمه الله- قوله لبعض أصحابه: «إِيَّاكَ أَنْ تَتَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةٍ لَيْسَ لَكَ فِيهَا إِمَامٌ»، وإن =



اللَّهُ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ. وَكُلُّ مَذْهَبٍ اعْتَقَدَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالسُّنَّةِ مِمَّا لَمْ يَبْلُغْنِي فَهُوَ مَذْهَبِي. فَهَذِهِ رِسَالَتِي لِجَمِيعِ مَنْ اسْتَنْصَحَنِي مُوَخٍ لِكُلِّ مَنْ كَانَ مَذْهَبُهُ مَذْهَبِي، مُجَانِبٌ لِكُلِّ مَنْ خَالَفَنِي عَلَى شَيْءٍ مِنْ اعْتِقَادِي، وَمِمَّا غَابَ عَنِّي مِمَّا لَمْ أَذْكَرْهُ فِي رِسَالَتِي، مِمَّا دَعَانِي اللَّهُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ وَالْإِيمَانِ بِهِ، فَأَنَا بِهِ مُؤْمِنٌ، وَالْيَهُ أَذْهَبُ، وَعَلَيْهِ أَحْيَا، وَعَلَيْهِ أَمُوتُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

تمت والله احمدا

كان الأولى بالمصنف رحمه الله أن يقول إمامي في ديني رسول الله ﷺ، قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: "وَمَنْ نَدَعُو كُلَّ أَنْاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوِيَ كِتَابَهُ بِبَيْمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَأُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظَلِّمُونَ فِتْيَانًا": ((هَذَا أَكْبَرُ شَرَفٍ لِأَصْحَابِ الْحَدِيثِ لِأَنَّ إِمَامَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)) [تفسير ابن كثير (٩٠/٥)]، وقال الإمام اللالكائي رحمه الله تعالى: ((تَمَّ كُلُّ مَنْ اعْتَقَدَ مَذْهَبًا فَإِلَى صَاحِبِ مَقَالَتِهِ الَّتِي أَخَذَتْهَا يُنْسَبُ، وَإِلَى رَأْيِهِ يَسْتَنَدُ، إِلَّا أَصْحَابَ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ صَاحِبَ مَقَالَتِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَهُمْ إِلَيْهِ يَنْتَسِبُونَ، وَإِلَى عِلْمِهِ يَسْتَنَدُونَ، وَبِهِ يَسْتَدِلُّونَ، وَإِلَيْهِ يَفْرَعُونَ، وَبِرَأْيِهِ يَقْتَدُونَ، وَبِذَلِكَ يَفْتَخِرُونَ، وَعَلَى أَعْدَاءِ سُنَّتِهِ بِقُرْبِهِمْ مِنْهُ يَصُولُونَ، فَمَنْ يُوزِنُهُمْ فِي شَرَفِ الذِّكْرِ، وَيُبَاهِيهِمْ فِي سَاحَةِ الْفَخْرِ وَعُلُوِّ الْإِسْمِ؟)) [شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢٤/١)].

وإن كان الإمام أحمد رحمه الله إمام في المعتقد، قال الإمام محمد بن جرير الطبري رحمه الله: ((وَأَمَّا الْقَوْلُ فِي أَلْفَاظِ الْعِبَادِ بِالْقُرْآنِ، فَلَا أَتَرُ فِيهِ نَعْلَمُهُ عَنْ صَحَابِيٍّ مَضَى، وَلَا تَابِعِيٍّ قَضَى، إِلَّا عَمَّنْ فِي قَوْلِهِ الْعَنَاءُ وَالشَّقَاءُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَرِضْوَانُهُ، وَفِي اتِّبَاعِهِ الرُّشْدُ [ص: ٢٦] وَالْهُدَى، وَمَنْ يَقُومُ قَوْلُهُ لَدَيْنَا مَقَامَ قَوْلِ الْأَيْمَةِ الْأُولَى: أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ...)) [صريح السنة ص ٢٥].

فائدة :

((قيل للشيخ عبد القادر الجيلي قدس الله روحه هل كان الله ولي على غير اعتقاد أحمد بن حنبل؟ فقال: لا كان ولا يكون والاعتقاد إنما أضيف إلى أحمد لأنه أظهره وبينه عند ظهور البدع وإلا فهو كتاب الله وسنة ورسوله حظ أحمد منه كحظ غيره من السلف: معرفته والإيمان به وتبليغه والذب عنه كما قال بعض أكابر الشيوخ الاعتقاد لمالك والشافعي ونحوهما من الأئمة والظهور لأحمد ابن حنبل)) [درء تعارض العقل والنقل (٥/٥)]



نَسَأَلُ اللّٰهَ دَوَامَ مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْنَا مِنْ اتِّبَاعِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَإِتْمَامِهَا عَلَيْنَا فِي
 دِينِنَا وَدُنْيَانَا وَآخِرَتِنَا بِفَضْلِهِ وَرَحْمَتِهِ، إِنَّهُ عَلَيَّ مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ، وَبِعِبَادِهِ لَطِيفٌ
 خَبِيرٌ.

أبو الحسن العراقي الأثري

العراق / الانبار / الرمادي

٢٠ / ربيع الأول / ١٤٣٧ هـ



هذا الكتاب منشور في

